جامعة ابن طفيل
كلية اللغات والآداب والفنون
مسلك الدراسات العربية
مجزوءة المصطلحية
الفصل الخامس- تخصص لسانيات
الأستاذ: عبد العزيز المطاد

الدرس الثالث: المصطلح العربي وقضايا التوحيد

عناصر الدرس:

1 قضية التوحيد ووضعية التداول بالمصطلح
1.1 توحيد المصطلح في الفكر اللغوي العربي القديم.
2. المصطلح اللساني الحديث ومشكل التوحيد.
1.2 دوافع إعاقة التداول ودواعي التوحيد في المصطلح
2.2 مسببات إعاقة التداول في الفكر العربي القديم
3.2 مسببات إعاقة التداول في الفكر الحد.

1- قضية التوحيد ووضعية التداول بالمصطلح العربي.

المصطلح يولد أو يبتكر، ثم يبث ويقذف به في حلبة الاستعمال والتداول. وقد يدلى بمصطلحين أو أكثر لمفهوم واحد، فتتسابق عندها المصطلحات الموضوعة وتتنافس في سوق الرواج، ثم يحكم التداول والاستعمال للأقوى فيستبقيه ويتوارى الأضعف. وقد يبرز في التداول مصطلحان أو أكثر لمتصور واحد، كما قد يظهر أكثر من مفهوم لنفس الوحدة المصطلحية، وهذا ما يحول التداول إلى إعاقة التواصل في اللغات الخاصة أو النظرية لذا، فإن أحد أسباب إعاقة التداول داخل اللغة الخاصة هو خرق مبدأ التوحيد المصطلحي، ونعني بالتوحيد: تخصيص مصطلح واحد للمفهوم الواحد، ومفهوم واحد للمصطلح الواحد؛ وذلك بالتخلص من الترادف والاشتراك المصطلحي؛ أي : القضاء على ما

يعتري المصطلحات من اشتراك دلالي ولبس معنوي، وما يعتري المفاهيم والدلالات من اشتراك مصطلحي، واجتناب كل ما يؤدي إلى الغموض والالتباس وقطع التداول في إحدى اللغات الخاصة أو العلمية. فالوجه والقياس في ألفاظ اللغات النظرية، هو أن يكون بازاء كل معنى لفظ يختص به، ولا يشركه فيه غيره، فتنفصل المعاني بالألفاظ ولا تلتبس.وجاء في توصية المنظمة الدولية للتقييس(ISO) التي تحمل رقم: 1087 أن الترادف المصطلحي هو عبارة عن "توالي مصطلحات متعددة بمعنى واحد بالضبط أو بالتقريب، لكنها تختلف في الشكل الخارجي".[1]فالترادف المصطلحي يؤدي لا محالة إلى الإخلال بالفهم داخل اللغة النظرية، لتكثر المعاني وتفرد الوحدة المصطلحية الدالة عليها داخل نفس النسق المفاهيمي أو الإطار النظري موضوع الترادف ، مما يؤدي إلى غموض المفاهيم.

إن الصعوبات في التواصل المتخصص، ناجمة في الغالب عن المصطلحات الغامضة. وهدف التوحيد المصطلحي هو الحد من غموض التواصل[(2)].وفي ما يلي أهم نماذج خرق مبدأ التوحيد في الفكر اللغوي واللساني.

1.1- قضايا توحيد المصطلح في الفكر اللغوي العربي القديم:

1.1.1 -المصطلح النحوي:

إن تعدد الوحدات المصطلحية العربية الدالة على المفهوم الواحد ليس وليد هذا العصر، بل إن هذه الازدواجية عرفتها الأمة العربية منذ القديم، ومنذ أن بدأت العلوم والفنون والصناعات تكتسب لغاتها الخاصة بها، وتولد مصطلحات للمفاهيم الطارئة، ومنذ أن بدأت العلوم تستقل عن بعضها.فالمناطقة شكلوا لغتهم النظرية وأبعدوها عن الدوال والمفاهيم النحوية ، حتى أصبحت نفس الوحدة المصطلحية تستعمل في المنطق بمعنى، وفي صناعة النحو بمعنى مغاير. "فما يسميه سيبويه "الكلم" يسميه الفارابي "الألفاظ الدالة". وما يسميه سيبويه ونحويو العرب "الأفعال" يسميه الفارابي "الكلم". أما "الاسم" و"الحرف" فتتفق فيهما التسمية عند سيبويه والفارابي.[3]

وقد أشار إلى استقلالية اللغة النظرية المنطقية عن نظيرتها النحوية "ابن تيمية" في رده على المنطقيين، وأورد اعترافهم بذلك فقال: "هذا ما اعترف به المنطقيون، وقسموا الألفاظ إلى "اسم" و"كلمة" و"حرف" يسمى أداة. وقالوا: المراد "بالكلمة" ما يريده النحاة بلفظ "الفعل" ، ويجعلون ما هو "اسم عند النحاة "حرفا" في اصطلاحهم، ؛فالضمائر-ضمائر الرفع، والنصب والجر، والمتصلة،

---

[1]المنظمة العربية للموصفات والمقاييس: معجم مفردات علم المصطلح، مؤسسة إيزو، (التوصية 1087)، (إنجليزي، عربي)، ترجمة:علي القاسمي ، مجلة اللسان العربي ، عدد 22/1984 ص:2013

[20] - Helmut Felber: «Developing international co-operation in terminology» p 285.

[3] حسن مهدي:مقدمة كتاب الحروف للفارابي، ص:28

والمنفصلة –مثل قولك: "رأيته" و"مربي"؛ فإن هذه أسماء، ويسميها النحاة "الأسماء المضمرة" ، والمنطقيون يقولون إنها في لغة اليونان من باب الحروف ، ويسمونها "الخوالف" ؛كأنها خلف عن الأسماء الظاهرة"[4]. والفارابي من جهته، أشار إلى هذا الاختلاف بين اللغة الصناعية النحوية واللغة المنطقية، وما يوجد من تباين بين المصطلح النحوي والمصطلح المنطقي، بقوله: "وكذلك كثير مما سنعده في الحروف يرتبه كثير من النحويين لا في الحروف، لكن إما في الاسم، وإما في الكلم [أي الأفعال]، ونحن إنما نرتب هذه الأشياء بحسب الأنفع في الصناعة التي نحن بسبيلها"[5]. وكذلك الفخر الرازي أشار إلى الاختلاف الواقع بين المصطلحات النحوية والأصولية من حيث مدلولاتها، يقول: "إذا قلنا في النحو فعل وفاعل، فلا نريد به ما يذكره علماء الأصول، لأنا نقول: "مات زيد" وهو لم يفعل، ونقول من طريق النحو: مات: فعل، وزيد فاعله ؛بل المراد أن الفعل لفظة مفردة دالة على حصول المصدر لشيء غير معين في زمان غير معين، فإذا صرحنا بذلك الشيء الذي حصل المصدر له فذاك هو الفاعل"[6].

وإذا كان تعدد الدوال المصطلحية لنفس المدلول، وتعدد المدلولات لنفس الدال غير معتبر هنا؛ لأن لكل علم صناعته ولغته الخاصة به، ولا يمكن بالتالي الحكم بالتعددية المفاهيمية والمصطلحية إلا داخل اللغة الخاصة أو الصناعة الواحدة؛ فإننا نقول بأن مشكل التوحيد قد طرح قديما داخل الصناعة أو اللغة الصناعية الواحدة.ولا أدل على ذلك ما عرفته صناعة النحو منذ نشأتها إلى اليوم من تعدد المصطلحات الموضوعة لنفس المفهوم. فقد كان سيبويه لا يكتفي بمصطلح واحد للظاهرة النحوية الواحدة، فتراه يعدد المصطلحات للمعنى الواحد وكلها ذات دلالة معينة لما وضعها له.

فهو مثلا يسمى "أسماء الأفعال" "حروفا"[7]، ويسمي "الحال" "صفة" و"خبرا" ، ويطلق مصطلح "صفة" على "النعت" و"الحال" و"التمييز"، ويسمى "المقصور" "منقوصا"، ويستخدم مصطلح "قلب" بمعنى عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وبمعنى "التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر"، وبمعنى القلب المكاني، ويسمى التوكيد صفة، ويسمي العطف نعتا، ويسمي التمييز حالا، ويسمي المفعول المطلق حدثا وحدثانا وفعلا ومصدرا وتوكيدا[8].قال السيوطي مُلمِّحا إلى وجود الترادف النحوي في مفاهيم سيبويه:"**الإسناد** و **البناء** و **التفريع** و**الشغل** ألفاظ مترادفة لمعنى واحد، يدلك على ذلك أن

---

[04] - ابن تيمية: "كتاب الرد على المنطقيين" ، ص 34.
[05] - الفارابي: "كتاب الحروف"، مقدمة حسن مهدي. ص 29.
[06] - فخر الدين الرازي: "التفسير الكبير" ، ج1 ص55.
[7] أحمد عبد العظيم: المصطلح النحوي:دراسة نقدية تحليلية، ص:5، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة 1990.
[8] عوض القوزي: المصطلح النحوي ، ص:139 جامعة الرياض، ط1- 1981.

سيبويه قال:"الفاعل **شغل** به الفعل"، وقال في موضع:"**فرع** له"، وفي موضع:"**بني** له"، وفي موضع:" **أسند** له" لأنها كلها معنى واحد".[9]

وبعد سيبويه ، ماتت بعض مصطلحات "الكتاب" ، وحلت محلها مصطلحات أخرى نتيجة المدارسة والخصومة العلمية التي قامت بين علماء البصرة والكوفة؛ تلك الخصومة التي لم تقف عند حد معين، فقد دفعت بالكوفيين إلى اختيار مصطلحات معينة في مقابل مصطلحات البصريين، ثم تطور الخلاف إلى رفض بعض مصطلحات البصريين ليحلوا محلها أخرى. قال السيوطي: "فأما(كان)، فمذهب البصريين أنها ترفع المبتدأ ويسمى إسمها، وربما يسمى فاعلا... وتنصب الخبر ويسمى خبرها، وربما يسمى مفعولا".[01]

فإشكال التوحيد في المصطلح ، إذن، ليس وليد هذا العصر، بل عرفته قديما اللغة النحوية. ونحن نعلم أنه اشتهر في القديم مدرستان اهتمتا بعلم النحو هما: مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة.وكان لكل واحدة منهما مصطلحاتها الخاصة بها.فالخصومة بينهما حول المصطلح النحوي كانت تصل إلى حد تعمد الكوفيين تغيير مصطلحات البصريين أو العكس، مما أدى إلى ظهور مصطلح كوفي له دلالته الخاصة في مقابل المصطلح البصري، وإلى رفض الكوفيين لبعض المصطلحات البصرية، ثم توليد مصطلحات جديدة بدلها.

كذلك رفض البصريون بدورهم ما جاء به الكوفيون من مصطلحات، فولدوا مصطلحات خاصة بهم. ومثال ذلك أن الفراء، مثلا ، يطلق اصطلاح الجزم على ما يسميه البصريون السكون. كذلك استخدم نصر بن عاصم مصطلح التنوين بدل اصطلاح الغنة. وأطلق الفراء مصطلح النون بدل التنوين".أما "الأشياء التي يسميها البصريون ظروفا يسميها الكسائي صفة، والفراء يسميها حالا"[11].وأطلق الكوفيون مصطلح (الفعل الدائم) على ما يسميه البصريون (إسم الفاعل).[21]

بل إن الكوفيين أنفسهم استعملوا الترادف في كثير من لغتهم النحوية. وقد أشار إلى ذلك ابن يعيش في شرح المفصل عندما قال إنه "لافرق بين(المضمر) و(المكنى) عند الكوفيين، فهما من قبيل الأسماء المترادفة، فمعناهما واحد و إن اختلفا من جهة اللفظ."[31]

---

[9] السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، ص82، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 1984.
[10] جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص111، تصحيح:محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت، ب.ت
[11] أبو بكر بن السراج" الأصول في النحو"، ج1، ص203، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، ط3، بيروت 1988.
[12] عوض القوزي: المصطلح النحوي ، ص:139 ، جامعة الرياض، ط1- 1981
[13] ابن يعيش: شرح المفصل، المجلد 1، ج3 ص:84 ، عالم الكتب، بيروت ، ب.ت

وخالف المتأخرون من النحاة العديد من التوليدات المصطلحية التي وجدت قبلهم من أوضاع الكوفيين. فأبدلوا المصطلح النحوي الكوفي "القطع" ب"الحال" ، و"الصفة" ب"حرف الجر"، و"الجاري" ب "المنصرف"، و"الضمير المجهول" ب"ضمير الشأن"، و"الكناية" أو"المكنى" ب"الضمير"... بينما أبقوا على بعض المصطلحات الكوفية ، نحو "النعت".

فالذي لا ريب فيه، هو أن المفكرين العرب القدماء من اللغويين وغيرهم، لم يتفقوا دائما وبادئ ذي بدئ على ما يفيد في توحيد المصطلح؛ أي: الاتفاق على مبدأ المصطلح الواحد للمدلول الواحد، إذ تحيز كل واحد منهم لما صاغه أو ولَّده من مصطلحات، وانحاز له تلاميذه، ونشروا أوضاعه المصطلحية، . فمصطلح "القياس" ، مثلا، يستعمله النحاة ويعنون به "حمل كلمة على نظيرها في الحكم" .والمتقدمون من النحاة يستعملون ألفاظا أخرى للدلالة على المعنى نفسه، منها: "المطرد" و"الأغلب" و"الغالب" و"المتلئب" و"المنقاد" و"الأكثر" و"الباب" و"الأصل" و"القاعدة". ثم في النهاية تغلب مصطلح "القياس" على غيره في الاستعمال والتداول اللغوي. وقد استعمل السكاكي في مفتاحه اصطلاحات نحو:(القابل) و(الفاعل) و(الأثر)، بمعاني غير ما هو متعارف عليه في اصطلاحات النحويين؛ فسمى المعرب قابلا، والعامل فاعلا، والإعراب أثرا[41].كذلك فعل صاحب "دقائق التصريف" لما سمى المتعدي من الأفعال مجاوزا .وقال: "والمجاوز من الأفعال الذي ينفذ إلى مفعولين..نحو قولك: كسوت زيدا ثوبا".[51]وسمى بعضهم (الفعل الناقص) ب (فعل العبارة)، [61]و(حروف الجر) ب(حروف الإضافة) و(حروف الصفات).[71]ورادف الجرجاني بين مصطلحي: (الكلام) و(الجملة) عندما قال:"اعلم أن الواحد من الإسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفاد؛ نحو: خرج زيد، يسمى: كلاما و يسمى جملة".[81]

كما رادف المكودي بين (نائب الفاعل) و(المفعول الذي لم يسم فاعله)، وقال: "يُسمى النائب عن الفاعل ويُسمى المفعول الذي لم يسم فاعله".[91]

---

[14] أبو يعقوب السكاكي: مفتاح العلوم، ص:76، ضبط وشرح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان 1983

[15] محمد بن القاسم: دقائق التصريف، ص150، تحقيق:أحمد ناجي القيسي وحاتم صالح الضامن وحسين تورال، المجمع العلمي العراقي 1987.

[16] ابن يعيش: شرح المفصل مج2، ج7، ص90، عالم الكتب ، بيروت، ب.ت

[17] نفسه ص:7

[18] عبد القاهر الجرجاني: الجمل في النحو، ص:107، تحقيق: يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1990.

[19] الأسعد بن حمدون: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي، ج1، ص231، تحقيق:راشد الراجحي، جامعة الكويت 1993

وذكر الاستراباذي في شرحه لكافية ابن الحاجب أن هذا الأخير" كان يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود".[02]ولقد عقد ابن جني في الخصائص بابا لوصف هذه الظاهرة عند النحاة العرب سماه:"باب إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد".

وقد عبر ابن خلدون عن هذه التعددية أو الازدواجية التي انتابت المصطلحات والمفاهيم باختلاف الاصطلاحات في نفس العلم. وقال: "فلكل إمام من الأئمة المشاهير اصطلاح في التعليم يختص به، شأن الصنائع كلها...ألا ترى إلى علم الكلام كيف تخالف في تعليمه اصطلاح المتقدمين والمتأخرين، وكذا أصول الفقه، وكذا العربية، وكذا كل علم يتوجه إلى مطالعته تجد الاصطلاحات في تعليمه متخالفة، فدل على أنها صناعات في التعليم، والعلم واحد في نفسه"[(12)]؛ فنفس المصطلح قد يحيل على أكثر من مفهوم واحد، سواء في نفس الحقبة الزمنية أو في فترات زمانية مختلفة.كما قد يحيل المفهوم الواحد على أكثر من مصطلح. ورواج هذه التعددية في مصطلحات اللغة الخاصة يعوق التداول بين المتخصصين.

2.1.1– المصطلح البلاغي:

كان للدرس البلاغي، كغيره من العلوم الأخرى، قسطه في تعداد الدوال والمدلولات وخرق مبدأ التوحيد وإعاقة التداول داخل الدرس البلاغي. فالفخر الرازي-مثلا- خالف كثيرا من الأوضاع المصطلحية الرائجة في عصره، كما خالف معاصروه ومن أتوا بعده أوضاعه.

فهذا الجرجاني تحدث عن مفهوم "التخيل" ، ولما أتى الرازي بعده استعمل بدله مصطلح "الاستعارة التخييلية"، ثم تحدث الرازي في "نهايته" عن ظاهرة الكناية في المثبت والكناية في الإثبات، ولما أتى المتأخرون بعده، اصطلحوا على هذين المفهومين "كناية الصفة" و"كناية النسبة". وبينما اختار الرازي استعمال "الاقتباس" كدال مصطلحي لأحد المفاهيم البلاغية، تخلى القزويني بعده عن هذا الاستعمال واختار للدلالة على هذا المفهوم مصطلح "العقد" بدلا عن "الاقتباس". واستعمل الرازي "اللف والنشر" كدال لأحد المدلولات البلاغية ، واستعمل آخرون بدله "الطي والنشر". وما أسماه الرازي "الإيهام" سماه آخرون ب"التورية" .وما أسماه "مراعاة النظير" اصطلح عليه آخرون

---

[20] رضي الدين الإستراباذي: شرح الكافية في النحو، ج1، ص:16 دار الكتب العلمية، ط3- بيروت 1982.

[21] ابن خلدون: "المقدمة" ، ص 1020.

ب"المتناسب" .وما اختار له الرازي مصطلح "المحتمل للضدين" اختار له المتأخرون مصطلح "التوجيه" أو"ذي الوجهين".[22]

واستعمل مصطلح "تجاهل العارف" دلالة على أحد المفاهيم البلاغية، ولما جاء القزويني، أطلق على هذا المفهوم مصطلح "سوق المعلوم" مساق غيره لنكته ، واصطلح عليه ابن المعتز ب"الأعنات لنكته". وكان أبو هلال العسكري يسميه في الصناعتين "تجاهل العارف ومزج الشك باليقين". أما الوطواط فقد اختار لنفس المفهوم مصطلح "تجاهل العارف"، وهو المصطلح الذي يستعمله الرازي كذلك في "نهاية الإيجاز"[32]. أما السكاكي، وهو أقرب من أتى بعد الرازي، فقد أعلن تخليه عن مصطلح "التجاهل"، ثم استبدله بمصطلح "سوق المعلوم مساق غيره". يقول في حديث له عن اصطلاحات البديع المعنوي: "منه "سوق المعلوم مساق غيره" ولا أحب تسميته بالتجاهل"، ثم أتى بنفس المثال الذي عرف به الرازي هذا المصطلح في "نهاية الإيجاز"[(42)]. بل الأكثر من ذلك، فإن السكاكي رفض بعض المصطلحات اللغوية الرائجة في عصره، كمصطلح "الخيفاء" –الموجود في كتابات الرازي، وقبله الوطواط في "حدائق السحر"- وعبر عن رفضه بقوله: "ويورد الأصحاب هاهنا أنواعا مثل: كون الحروف منقوطة أو غير منقوطة، أو البعض منقوطا والبعض غير منقوط بالسوية، فلك أن تستخرج من هذا القبيل ما شئت، وتلقب كلا من ذلك بما أحببت"[(52)].

وما اصطلح عليه الرازي ب"التركيب الطبيعي" في كتابه "التفسير الكبير"، تجده يحمل عند السكاكي ، في "مفتاح العلوم"، مصطلح "الأصوات المحكية"[62]. وما استعمل الرازي للدلالة عليه مصطلح "الإغراق في الصفة"، اصطلح عليه المتأخرون ب"المبالغة"[72]. واستعمل الجرجاني مصطلح "المعنى" للدلالة على الظاهر من مفهوم اللفظ ، واستعمل الرازي بدله مصطلح "الدلالة الوضعية" أو "دلالة المطابقة". واستعمل الجرجاني مصطلح "معنى المعنى" للدلالة على ما جعل له الرازي بعد ذلك مصطلح "دلالة الالتزام"... وغير ذلك كثير.

2.1 – المصطلح اللساني العربي الحديث وإشكالات التوحيد

---

[22] انظر :بكري شيخ أمين :دراسة وتحقيق كتاب نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للرازي:288-289

[23] نفسه، ص239

[24]() - السكاكي: "مفتاح العلوم" ص 427.

[25]() - نفسه ص 432.

[26] السكاكي:مفتاح العلوم، ص:77

[27] نهاية الإيجاز، ص:297

هذا التكاثر في المفاهيم والمصطلحات داخل الحقل اللغوي، مازالت تعاني منه الدراسات اللغوية الحديثة. فهي مليئة بالمترادفات والمشتركات المصطلحية. فاللغة اللسانية مازالت تعبر عن المفهوم الواحد بأكثر من مصطلح دال عليه كقولهم مثلا:

Phonème:

فونيم – صوتم – صوت – فونيمة – صوتيم – صوت مجرد – صوتية – مستصوت – لافظ – صويتة.

Linguistique:

لانكويستيك – علم اللغة العام – علم اللغة الحديث – اللغويات – اللسانيات –اللسنيات – الألسنية – اللسنية.

Morphème:

مورفيم – صيغم – وحدة صرفية – مورفيمية – صرفية مجردة – صرفيم – صرفية – صريفة.

Topic: محور – موضع.

Thème: مبتدأ – محور.

Préfixes, Suffixes:

سوابق ولواحق – سوابق وذيول – تتويج وتذييل – صدور ولواحق – الزيادات أو الأحشاء أو البدء والإلحاق – أو الصدر والكاسعة.

Synchronique:

متزامن – تزامني – وصفي – متعاصر – متواقت – آني – ثابت – سنكروني – مستقر – أفقي.

Diachronique:

تطوري – تعاقبي – متعاقب – تاريخي – زماني – دياكروني.

Lexème:

وحدة معجمية – لكسيم – مفردة مجردة – مأصل – معجمية.

Monème:

المونيم – الكلمة.

Enontiation:

الأداء – التكلم – التلفظ.

Position:

موقع – وضع.

كما أن هذه اللغة اللسانية، تتضمن العديد من المفاهيم المدلول عليها بمصطلح واحد، نحو التعدد الدلالي لمصطلحات "التعريب" و"الترجمة" و"الدخيل" و"الاقتراض". فكل لغوي، يعطي مدلولا خاصا لهذه المصطلحات. وقد أشار الدكتور علي القاسمي إلى هذه التعددية في المداليل بقوله: "وبعد استقراء الاستعمال اللغوي الحديث للفظ "التعريب" وجدنا أن لهذه الكلمة أربع دلالات رئيسية..."[82].بل إننا نجد المصطلح أحيانا يأخذ أكثر من مدلول عند نفس المؤلف، نحو ما جاء من تعدد دلالي لنفس الوحدة المصطلحية في أحد الكتب اللسانية، بحيث إنك تجد صاحبه يستعمل مصطلح "الاشتقاق" تارة بمعنى المصطلح الأجنبي (Etymologie) وتارة أخرى بمعنى(Dérivation)[92].ويستعمل مصطلح "المرسل" بمعنى(Emetteur) وبمعنى(Destinateur[03] .ويستخدم مصطلح السياق مرة بمعنى (Contexte) وأخرى بمعنى (Environnement)[13]. وهناك من يستعمل مصطلح "الرابط" تارة ويقصد به ما يقابل المصطلح الغربي "Binder" ويستعمله تارة أخرى بمعنى المصطلح الأجنبي " Copula"[23] .ويستعمل مصطلح "المحور تارة بمعنى "Thème" وتارة أخرى بمعنى "Topic "[33].

إن خرق مبدأ التوحيد سارٍ في كل العلوم، فإن أول ما يطالعنا-مثلا- عندما نتصفح معجمي الفيزياء والكيمياء الموحدين هو نسبة المترادفات في كل معجم، ففي حين لا تكاد تصل إلى 1% في معجم الفيزياء، نجدها تفوق 20% من مجموع مصطلحات الكيمياء. فكيف يمكن أن يدعي المعجم الموحد أنه موحد[43]. لقد ورد ضمن المداخل المنتمية إلى الباب (A) في المعجمين السابقين ما يناهز 20 مصطلحا مشتركا لم يقع فيها توحيد، أما المقابلات فهي عبارة إما عن مترادفات مثل **قابل** و**متقبل** (Accepteur)، **وتحليل مسامي وتفريق غشائي** للغازات كمقابلين لـ(Atmolyse)، **وأنتيمون(S)** و**إثمد** (أو أثمد) (ف) كمقابل لمصطلح(Antimoine).

---

[28] - أنظر هذه الدلالات الأربع في "مقدمة في علم المصطلح" ، ص 130 وما فوق.

[29] - الحناش: "البنوية في اللسانيات" ، ص 374-382.

[30] - نفسه ، ص 375-380.

[31] – نفسه، ص 369-382.

[32] - أحمد المتوكل: "اللسانيات الوظيفية مدخل نظري" ، ص 258-259.

[33] - أحمد المتوكل: "من قضايا الرابط في اللغة العربية" ، ص 180.

[34] - أنظر هذه الإحصائيات في: محمد الرهوني: "ورقة عمل حول معجمي الفيزياء والكيمياء الموحدين" ، اللسان العربي عدد 50/2000 ص 128-130.

كما أن معجم الكيمياء الموحد يعطي أربع مقابلات لمصطلح (Arôme) وهي: عطر – شذا – عبير – نكهة. والمتأمل في هذه المقابلات يدرك أن هناك فروقا دلالية بينها.

وإذا ما انتقلنا من مجالي الفيزياء والكيمياء إلى مجال المنطق-مثلا- نجد أن هذا العلم بدوره لا يخلو من خلط في المصطلحات والمفاهيم، فمصطلح (حد) قد يراد به: التعريف Définition والقضية Prémisse وproposition والطرف Terme. كذلك مصطلح Induction قد يعني الاستقراء والتحريض والتخلف.

فكل علم له قسطه من الترادف والاشتراك .وإن كان بعض المفكرين يرون أن هذه الظاهرة مفروضة على كل علم أو تشكل جزءا من نظام اللغة العام، فإنه لا يمكن إنكار أن هذه الغزارة المصطلحية لا تمثل حاجة حقيقية إلى التعبير بقدر ما هي من بواعث الإبهام والخلط. ويبقى مشروع التوحيد ذلك الحلم البعيد للتقليص من حدة الإبهام والخلط.

هذه الخروقات لمبدأ التوحيد، القاضي بوجود المصطلح الواحد للمفهوم الواحد ، تؤدي حتما إلى إعاقة التداول بين متخصصي نفس اللغة النظرية. ولقد شعر هؤلاء المتخصصون فعلا بهذه الاستحالة في التواصل، فحاولوا سد هذه الثغرة التداولة بقرن كل مصطلح موضوع بمقابله الأجنبي أثناء الكتابة .ولقد علق الدكتور"مختار عمر" على هذا النوع من الترميم التداولي بقوله، :"ولولا أن كثيرين ممن يقدمون المفاهيم الأجنبية في لفظ عربي يقرنون المصطلح العربي بنظيره الأوروبي لغمض فهم المصطلح العربي على الكثيرين، ولكان هذا المصطلح عامل تفريق لا تجميع ، وما كان هناك حد أدنى من الاتصال بين ألسنيي قطر عربي وألسنيي قطر عربي آخر، بل ألسني وآخر في داخل القطر الواحد"[53].

فحالة التوحيد في المصطلح -حسب (I.Guilbert) -(أي: مبدأ الدلالة الواحدة للمصطلح الواحد)، لا يمكن أن تتحقق إلا بإعطاء المفهوم شكلا لغويا (Forme linguistique) موحدا.وهذا الوضع (أو الخلق) المثالي للمصطلح والمفهوم لا ينفك يندثر بمجرد استعمال (أو تداول) مصطلحات أخرى لنفس المفهوم، أو باتخاذ ذلك المصطلح لتعيين مفاهيم أخرى، .ولا أدل على ذلك من المصطلحات المستعملة للدلالة على الحقيقة اللسانية لأصغر وحدة دالة، بحيث يعبر عن هذه الحقيقة بالمونيم (Monème) وباللكسيم (Lexème) وبالمورفيم (Morphème) وبالدليل (Signe)وبالكلمة (Mot). لهذا السبب، يبدو الاصطلاح (Convention) القاضي بإقامة مصطلح موحد

---

[35] - أحمد مختار عمر: "المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية"، ص 5.

للمفهوم الواحد شيئا يستحيل تحقيقه إلا في لغة سرية وشديدة الخفاء[63]. وفي مقابل أنصار التوحيد ، هناك آراء ترى أن خرق مبدأ التوحيد هو من خصوصية اللغة، ودليل على حيويتها ، وانقاد لها من كل تحجير وموت. فتعدد المعاني للمصطلح الواحد ، في هذا الطرح، حياة وحركية .يقول د.الفاسي الفهري: "إن تعدد المعاني العلمية دليل على حيوية اللغة ورواجها، فكيف يمكن أن ننادي بتركه لفائدة أحادية المعنى، علما بأن أحادية المعنى لا يمكن أن تقوم إلا بتحجير اللغة والقضاء على حركتها، أي قتلها، وعلما كذلك بأن المجاز والسياق يعرضان اللفظ للتوسع الدائم...وقد يعترض على هذا الطرح بأن اللغة العلمية تختلف عن اللغة غير العلمية بكونها أقرب إلى لغة الرموز ولغة المناطقة التي لا تقبل الالتباس. إلا أن هذا الزعم ليس له ما يدعمه. فدور المجاز والاستعارة في تشكيل المصطلح العلمي ثابت، وهو..ضرب من تعدد المعاني وتداخل الحقول"[73].

2- دوافع إعاقة التداول ودواعي التوحيد في المصطلح العربي:

هناك من حاول من المفكرين-القدماء والمحدثين- في الظاهرة المصطلحية البحث عن أسباب التعددية التي تصيب المصطلحات والمفاهيم. ورغم طروحاتهم في هذا الموضوع ، إلا أن الإشكال مازال قائما .وفيما يلي عرض لبعض أسباب التعددية الواردة في الفكر القديم ، ثم في الفكر الحديث.

1.2 – مسببات إعاقة التداول في الفكر العربي القديم:

ذهب بعض المفكرين العرب القدماء إلى أن أهم أسباب التعددية المفاهيمية والمصطلحية – أو ما أسميناه بإعاقة التداول أو خرق مبدأ التوحيد – هو الترادف والاشتراك. ومن أهم مسبباتهما في اللغات، اختلاف جهات الوضع، من أفراد ومجموعات ومترجمين وواضعين للاصطلاح.

فالبُر-مثلا- كلمة تطلق في لغة ، والحنطة في لغة أخرى، . والخُندع هو الضفدع في لغة أخرى.

ففي حده لمفهوم الترادف، ذهب القاضي الجرجاني إلى أن "الترادف عبارة عن الاتحاد في المفهوم، وقيل هو توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد، ويطلق على معنيين: أحدهما الاتحاد في الصدق، والثاني الاتحاد في المفهوم"[83] .

وقد ذكر ابن مالك **للخوف** مترادفات عدة ، منها: الوجل والذعر والروع والفزع والخشية والرهب والفرق والريبة و الوهل والرجاء والإشفاق والحذر.[93]وذكر من المترادفات أيضا: حزب وطائفة وفرقة وعصبة ورهط وكردوس وفوج وثلة وزمرة وكتيبة ونفر وخميس وفيلق.

---

[360] - I. Guilbert : « La créativité lexicale » p 66.

[037] - الفاسي الفهري: "اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية" ، ص 204.

[38] القاضي الجرجاني: التعريفات ص:77، تح:إبراهيم الأبياري، ط1 ، بيروت، لبنان، 1985.

[39] جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك:الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة، تحقيق:محمد حسن عواد، ص:140، بيروت، دار الجيل 1991

ومن مسببات الترادف ، اختلاف الصياغة الصرفية بين المستعملين للغة، فقد يشتق أحدهم على غير طريقة الآخر فيشتهر الوضعان ويحصل الترادف ؛ومن ذلك قولهم :مقطع وقطاعة بمعنى واحد.[04]

وللترادف أسباب صوتية بفعل القلب والإبدال، كقولهم :صقر و سقر و زقر بمعنى واحد. قال الثعالبي في فصل الإبدال:"من سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مكان بعض، في قولهم: مدح و مده ، وجد و جذ، وخرم و خزم، وصقع الديك وسقع، وفاض أي مات وفاظ، وفلق الله الصبح وفرقه. وفي قولهم: صراط وسراط، ومسيطر ومصيطر، ومكة وبكة."[14]

وقال في فصل القلب:" من سنن العرب القلب في الكلمة وفي القصة.أما في الكلمة فكقولهم: جذب وجبذ، وضب وبض، وبكل ولبك، وطمس وطسم."[24]

وقد يكون سبب الترادف بلاغيا ، كالاتساع في التعبير أو التوكيد أو التشبيه. وقد ذكر ابن جني من ذلك تسمية الفرس طِرفا وجوادا ونحوهما.[34]وقال الثعالبي:"لا يقال للفرس مُحجَّل إلا إذا كان البياض في قوائمه الأربع أو في ثلاث منها". وقال أيضا:"لا يقال للبخيل شحيح إلا إذا كان مع بخله حريصا".[44]

أما بخصوص المشترك اللفظي، فهناك من عده لغات ولهجات، وهناك من عده توسعا في اللغة الواحدة.وقد تكون أسبابه من واضع واحد أو أكثر.وقد عقد الثعالبي في فقه اللغة وأسرار العربية فصلا سماه" فصل في وقوع إسم واحد على أشياء مختلفة" قال فيه:

"من ذلك:عين الشمس وعين الماء ويقال لكل واحد منهما العين.والعين:النقد من الدراهم. والعين: الدنانير. والعين: السحابة من قبل القبلة. والعين:مطر أيام لا يقلع.والعين: الديدبان، والجاسوس، والرقيب، وكلهم قريب من قريب. ويقال في الميزان:عين، إذا رجحت إحدى كفتيه على الأخرى.والعين :عين الركية.وعين الشيء:نفسه. وعين الشيء:خياره.والعين:الباصرة.والعين مصدر عانه عينا."[54]

وقد وضع ابن سيدة للاشتراك قيودا لخصها في قوله:"ينبغي أن لا يكون قصدا في الوضع ولا أصلا، ولكنه لغات تداخلت، أو تكون لفظة تستعمل بمعنى ثم تستعار لشيء فتكثر وتغلب فتصير بمنزلة الأصل".[64]

---

[40] منير البعلبكي: المورد، مادة cutter ومقابلاتها.
[41] منصور الثعالبي: فقه اللغة وأسرار العربية- ص:184 - تقديم وتعليق:محمد إبراهيم سليم-ط1- القاهرة- مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع2010
[42] نفسه
[43] ابن جني: الخصائص- ص:113
[44] أبو منصور الثعالبي: فقه اللغة وأسرار العربية- ص:24- تقديم وتعليق:محمد إبراهيم سليم-ط1- القاهرة- مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع2010
[45] نفسه ص:183
[46] ابن سيدة: المخصص، مج4، ص:258

ومن أهم مسببات الاشتراك:المجاز، واللهجات العربية المختلفة، والإقتراض اللغوي. فالعين أصلها العضو المبصر ثم استعيرت لما ذكرناه أعلاه عند الثعالبي.وقد قال ابن السراج في اختلاف اللغات:"إن الحي أو القبيلة ربما انفرد القوم منهم بلغة ليس سائر العرب عليها، فيوافق اللفظ في لغة قوم، وهم يريدون معنى، لفظا آخر من لغة آخرين، وهم يريدون معنى آخر. ثم ربما اختلطت اللغات؛ فاستعمل هؤلاء لغة هؤلاء، وهؤلاء لغة هؤلاء.فأصل اللغة قد وضعت على بيان وإخلاص، لكل معنى لفظ ينفرد به، إلا أنه دخل اللبس من حيث لم يقصد".[74]

و ذكر ابن منظور من المشترك المقترض، في لسان العرب، لفظ **المرج** في العربية، يطلق على مفهوم القلق والاضطراب ، بينما يطلقه الفرس على الأرض الواسعة المتربة المعشاب.

.2.2 – مسببات إعاقة التداول في الفكر الحديث:

اعتبر**"صاكَر"** الترادف والاشتراك من أهم معوقات مبدأ التوحيد المصطلحي[84]. ويرى **هلموت فيلبر** أن من أهم أسباب الترادف الاصطلاحي استعمال المقترض من الاصطلاحات إلى جانب الاصطلاحات المحلية وكذا الاصطلاح على المفاهيم بأسماء مخترعيها أو منشأها الأصلي، ثم يسمى بعد ذلك بإحدى خصائصه.كما أن المفاهيم –عنده- قد تسمى بعلامات لغوية وأخرى رمزية فيحدث الترادف.[94] واتفق المحدثون على أن هذه الخروقات في مبدإ التوحيد المؤدية إلى إعاقة التداول بين متخصصي لغة نظرية ما، راجعة إما إلى تعدد اللغات الأجنبية التي تولد منها اللغة الخاصة مصطلحاتها؛ حيث تستعمل في بعض الأقطار العربية اللغة الفرنسية مصدرا توليديا للمصطلحات العلمية، بينما تعتمد أقطار أخرى على الإنجليزية أثناء التوليد المصطلحي عن طريق الترجمة أو التعريب. ويتعلق الأمر هنا بحدوث مصطلحات مترادفة يستعمل كل منها في منطقة جغرافية معينة، نحو مصطلحي **"أيون"** و**"شاردة"** كمقابل ل(Ion) ومصطلحي (سيدا) و(إيدز) للدلالة على مرض ضعف المناعة المكتسب، ونحو **كلوريد** من الإنجليزية (Chloride) و**كلورور** من الفرنسية (Chlorure).

إن وجود مترادفات من هذا القبيل يطرح عائقا على مستوى التواصل، إذ ينبغي أولا اختيار المصطلح بحسب الطائفة التي نتوجه إليها بخطابنا، فمصطلحي **"شاردة"** و**"إيدز"** يوظفان كثيرا في

---

[47] أبو بكر بن السراج: الاشتقاق- تحقيق:محمد صالح التكريتي، ص:33-بغداد 1973

[48]Sager.J.C :1990 : a practical course in terminology processing.P 115- benjamins publishing company-Amsterdam-Philadelphia.

[49]Helmut felber :Manuel de terminologie- Unesco- Paris- p :185

الشرق العربي، لكن هناك حالات لا ينجح فيها المرء في معرفة أي من المترادفات يستعمل في المنطقة التي يتوجه إليها بالخطاب، اللهم إلا إذا كان لديه إطلاع على الكتابات الصادرة في كل جهة.

ويعتمد التعريب والترجمة عن الإنجليزية في معظم دول الشرق العربي، بينما تختار بلدان المغرب العربي الفرنسية كأرضية للترجمة والتعريب. ويعود ذلك في جميع الأحوال لأسباب استعمارية وتبعية ثقافية. ونقول من جهتنا، إن هناك القطر العربي الواحد الذي تتعدد مصادره التوليدية، فاللغة اللسانية في قطر كالمغرب -مثلا- تعتمد في توليد مصطلحاتها –عن طريق الترجمة أو التعريب- إما على الإنجليزية أو على الفرنسية.

وقد تكون هذه الخروقات راجعة إلى تعدد الجهات التي تتولى عملية التوليد المصطلحي، كالمجامع العربية، والهيئات اللسانية، والجامعات، والمعاهد العلمية والمعجميين، وواضعي القواميس، والأفراد المتخصصين بإحدى اللغات النظرية... ولاشك أن للنزعة الفردية في توليد المصطلحات أثرها البليغ في إعاقة التداول بين المتخصصين في نفس اللغة الخاصة. وعلى هذا ما نشاهده الآن في اللغة اللسانية، فبالرغم من حداثتها غصت مناهجها بمفاهيم هي بمثابة مداخل وقواميس اصطلاحية كثيفة ومتشعبة، لا تناظر تعدد المناهج والمواقف فحسب، بل تتوزع بحسب الباحثين والكتاب، حتى ممن ينتمون لمذهب او لمنهج واحد أو متقارب. إذ يجد الباحث نفسه ملزما بابتكار قاموسه اللساني الخاص به. فأثناء تتبعنا –مثلا-لبعض القضايا اللغوية والمعجمية بإحدى الكتب اللسانية الحديثة[05]. وجدنا صاحبها قد ولد مجموعة من المصطلحات اللسانية الخاصة به؛ فهو يقول مثلا: **"اللفظن"** من وضعنا وهي مقابلة(Monème) في الاصطلاح بالفرنسية". ويقول: **"معجمة"** من وضعنا وهي مقابلة (Lexème). ويقول في نفس المكان **"صرفن"** من وضعنا وهي مقابلة(Morphème) .ويقول في مكان آخر: **"معيجمة** من وضعنا وهي تقابل (Lexie)، و**"الحقل المعجمي"** من وضعنا وهو مقابل (Champ lexical)، و**"الحقل الدلالي"** من وضعنا وهو يقابل (Champ sémantique). وما إلى ذلك من المصطلحات التي قام الدكتور رشاد الحمزاوي بتوليدها.

هذه النزعة في ابتكار وحدات اللغة اللسانية الخاصة، تقترب–عند كل باحث- من نزعة الخلق الفني، حتى أنك تجد معظم الكتابات اللسانية مذيلة بقائمة من (المخلوقات) المصطلحية المستعملة ومقابلاتها الأجنبية. فكل باحث يخلق مصطلحاته حسب هواه وحدسه اللغوي، ثم يذيل بحثه بكشاف

---

[05] هو كتاب "قضايا المعجم العربي" لرشاد الحمزاوي، أنظر الصفحات 140-143-152.

للمصطلحات وكأنه يقدم لك مفاتيح أبواب وفصول بحثه، وهي لا تختلف كثيرا عن كشاف الرموز الذي أصبح يتصدر الكتابات اللسانية.

فالمبالغة في هذا التوجه ، ضاعفت من صعوبات التداول والايصال في الخطاب اللساني، حتى ما بين المتخصصين أنفسهم. وبلغ المصطلح اللساني بذلك أوجه في الكثافة والتنوع، حتى أضحى النص اللساني هو بدوره محتاجا إلى بحث لساني آخر يكشف إواليات ويفك غموضه ورموزه.

ومن أسباب إعاقة التداول اللساني في هذا المجال-أيضا- الترادف والاشتراك في لغة المصدر ، بحيث إن المترجم قد يقوم –إما عن سهو أو خطإ- بنقل أكثر من مصطلح لنفس المفهوم ، أو أكثر من مفهوم لنفس الوحدة المصطلحية. كذلك إغفال التراث العلمي العربي أثناء التوليد، يعد من معوقات التداول، إذ تولد مصطلحات لمفاهيم سبق وأن وضع لها القدماء ما يناسبها من مصطلحات دالة عليها، فيشتهر الوضعان ويقع اللبس أثناء التداول.

رغم وروده هذه الأسباب كمعوقات للتداول ولمبدإ التوحيد في الظاهرة المصطلحية، إلا أن السبب الرئيسي- في رأينا- كامن في عدم وجود مشروع تصوري موحد، عليه يقوم مبدأ التوليد المصطلحي، وبه تحدد جهاته وأطرافه المعنية، وذلك ضمن معايير وقواعد مضبوطة داخل الإطار النظري العام لعلم المصطلح. إن الحسم في مسألة الترادف يحتم إقصاء الأضعف من المترادفات وإبقاء الأقوى، الذي يفرض نفسه في الاستعمال؛ فلا بد في ذلك أن ننحاز إلى جهة المصطلح القادر على البقاء والاستمرارية والاشتقاق ، ولا يطرح إشكالات في الاستعمال. مصطلح بهذه المواصفات يجب أن يتوفر على معيارين أساسيين هما:

1.<u>معيار غير لساني</u>:

يقوم على الوضوح والامتداد الجغرافي والجدة .وبذلك تقصى المصطلحات الغامضة والمحدودة جغرافيا والضاربة في القدم لحد النذرة.

2. <u>معيار لساني</u>:

وهو أن يكون المصطلح بسيطا، يوافق القواعد الصوتية والصرفية والاشتقاقية والتداولية. هذا المعيار مصفاة لحجز المركب تركيبا متنافرا ، وما لا تسري فيه القواعد المقيدة لسلامة البناء في الكلمة ، والمعربات الركيكة.

إلا أننا نعود فنقول إن اعتماد هذه المعايير يبدو أمرا مثاليا يعسر تطبيقه؛ لأنه يتعارض مع خصوصية المواضعة التي تتميز بالحرية في اختيار المفاهيم والمصطلحات. فالأسماء -على حد تعبير

قدامة بن جعفر- لا منازعة فيها، إذا كانت علامات. فإن قنع الباحث بما هو موضوع من هذه الأسماء استعملها، وإلا فليخترع كل من أبى ما وُضع منها ما أحب، فإنه لا ينازع في ذلك. أو على حد تعبير ابن وهب الكاتب: "كل من استخرج علما، واستنبط شيئا، وأراد أن يضع له إسما من عنده، ويواطئ من يخرجه إليه عليه، فله أن يفعل ذلك"[15].

[51] أقر العديد من المفكرين القدماء بهذه الحرية في المواضعة، ومنهم قدامة بن جعفر في "نقد الشعر"، ص 68 .وابن وهب الكاتب في "البرهان"، ص 158.